

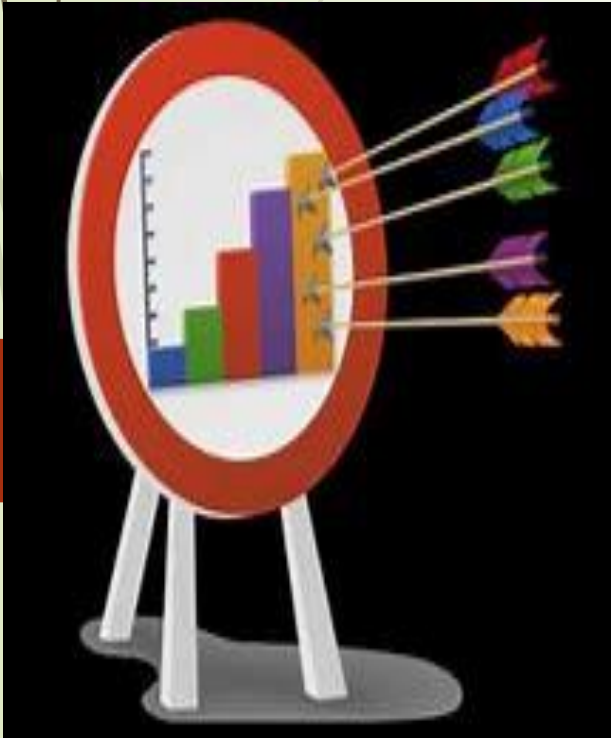
قسم البيانات الإدارية

2022

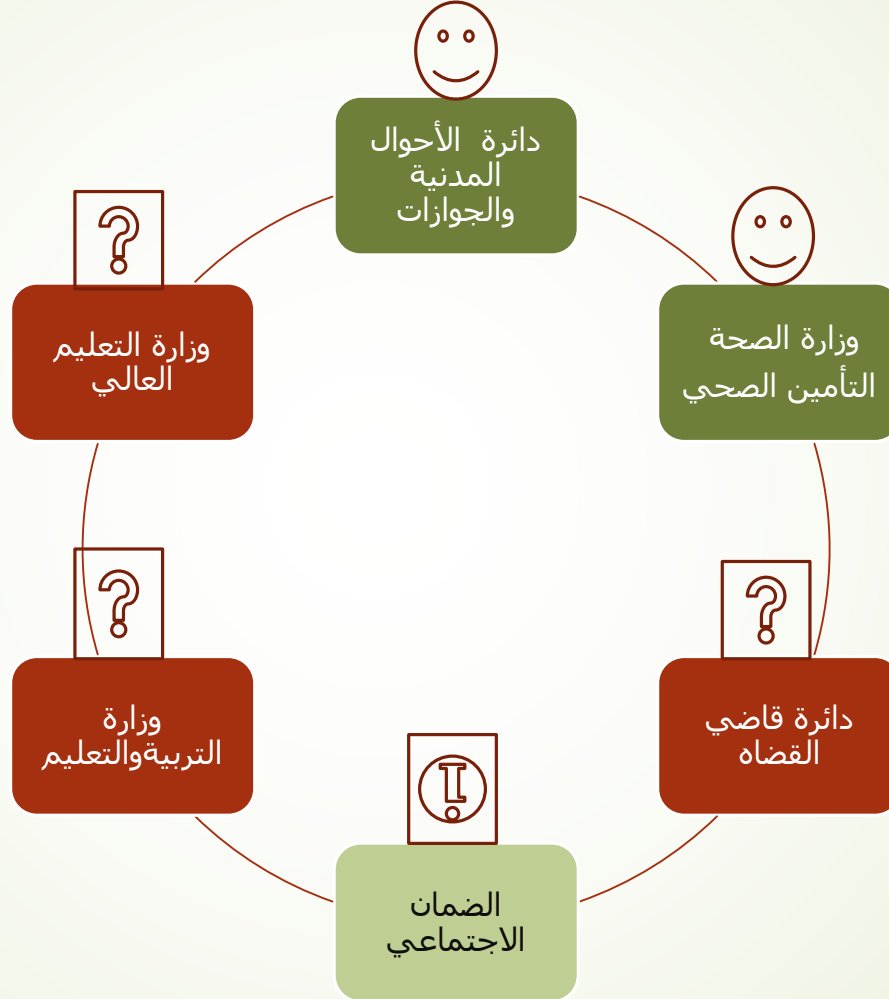
مهام القسم


بناء قواعد بيانات الكترونية متكاملة محدثة آنية للسجل المدني ،

وذلك لتنفيذ تعداد السكان والمساكن واستخراج مؤشرات ديموغرافية اجتماعية بما يخدم متخذي القرار ورسمي السياسات .



مصادر البيانات التي تم التواصل معها للبدء بعملية الربط الإلكتروني



تم 
لم يتم 
حدث خطأ 

مراحل العمل التي تم انجازها

✍ حصر المؤشرات من المديرية المعنية التي يمكن توفيرها من خلال بيانات المصادر المختلفة.

✍ دراسة هيكل قواعد البيانات والأنظمة على مستوى كل مؤسسة ومدى توفر البيانات التي تخدم المؤشرات الإحصائية وعلى آلية الجمع.

✍ الربط الإلكتروني مع دائرة الاحوال المدنية والجوازات والتأمين الصحي بطريقة تحديث آنية.

✍ دراسة جودة بعض سجلات المؤسسات التي تم الربط الإلكتروني معها من حيث الاكتمال والتغطية والتكرار والمفاهيم والتعاريف بين ما هو مستعمل ادارياً وإحصائياً لتحديد مدى مواءمة البيانات للعمل الإحصائي لبناء سجل مدني.

✍ تم حصر الملاحظات على السجلات وتم مخاطبة المؤسسة بالملاحظات



التحديات والحلول

على الرغم من وجود كتاب رئاسة وزراء بتسهيل مهمة الاحصاءات العامة في بناء سجل وطني شامل ومحدث ودقيق خاص بالبيانات السكانية والاجتماعية والاقتصادية الا أن المؤسسات المصدرية غير متعاونة مع الدائرة في تسهيل المهمة

التحديات

➤ عدم وجود آلية لبناء قواعد خصائص

السكان مثل مكان الإقامة.

➤ عدم وجود تعاون من المؤسسات مع دائرة

الاحصاءات العامة.

➤ اختلاف المفاهيم السجلية عن المفاهيم

الاحصائية.

الحلول

➤ الربط مع شركة الكهرباء لادراج رقم عداد الكهرباء لضبط مكان الإقامة.

وجود اطار قانوني يلزم مصادر البيانات بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة لنتمكن من بناء سجل وطني شامل محدث ودقيق خاص بالبيانات السكانية والاجتماعية والاقتصادية ويخدم مستخدمي البيانات ويوفر المؤشرات الأساسية التي تفيد صانع القرار في بناء الخطط

➤ تشكيل لجان توجيهية وفنية للجهات المصدرية ودائرة الاحصاءات العامة.

الحلول

- التباحث مع الوزارات والمؤسسات حول إمكانية اعداد بنية تحتية لغايات الربط الالكتروني
-
- في حال تم التعاون مع دائرة الاقامة والحدود يتم ادراج غير الأردنيين من خلال الرقم الأجنبي
- تعاون وزارة الصحة ودائرة قاضي القضاة مع دائرة الأحوال المدنية في تسجيل الوقائع حال حدوثها.

التحديات

- عدم المقدرة على اعداد منظومة معلوماتية من خلال مصادر البيانات نظرا لعدم وجود بنية تحتية لبعض المصادر.
- نسبة التغطية من خلال السجلات التي تم الحصول عليها ستكون فقط للأردنيين فقط
- التأخير في تسجيل الوقائع للولادات والوفيات وحالات الزواج والطلاق.

الاستعانة بخبراء المنظمات الدولية المعنيين في موضوع السجلات الادارية (السجل المدني) والذين تم الاستفادة منهم في دول اخرى وذلك من أجل:

1. تقييم التقدم المحرز في موضوع الربط السجلي وجودتها لانتاج احصاءات سكانية اجتماعية ديموغرافية
2. التعرف على الممارسات والتعاريف الدولية المتبعة في تنظيم السجلات المدنية واستخداماتها لاغراض احصائية ولاغراض التعدادات.
3. التعريف أكثر بمفهوم البيانات والسجلات الادارية ومباشرة العمل بها وفق منهجيات وأسس علمية.
4. اقتراح برنامج لتنمية القدرات الاحصائية الخاصة بالتسجيل المدني والتعدادات المرتكزة على السجلات الادارية





شكراً لحسن الاستماع